



# بيان

في ظل الظروف الحالية والأجواء المشحونة، التي تعكر صفو العلاقة المترابطة والوطيدة بين فواعل الأسرة الجامعية، سيما بين فئتي الأساتذة والعمال، تدعو إدارة الجامعة جميع الأطراف إلى ضبط النفس، التحلي بروح المسؤولية وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية الضيقة، والابتعاد عن كل ما يتنافى مع ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، ويهدف تنوير الرأي العام تتشرف إدارة الجامعة لتقديم التوضيحات الآتية بخصوص بعض الملفات الحساسة التي شغلت بالالجميع في الآونة الأخيرة:

## 1- بالنسبة لملف الخدمات الإجتماعية

كما يعلم الجميع يتكون مستخدمو الجامعة من فئتين (أساتذة وعمال)، وعليه فإنّ العرف المعمول به باتفاق الإدارة والنقابات منذ فترة بخصوص لجنة الخدمات الاجتماعية وعلى اعتبار أن اللجنة تتكون من تسعة (09) أعضاء موزعين كما يلي: أربعة (04) أعضاء يمثلون فئة الأساتذة (الفئة الأكبر) على أن يكون الرئيس أستاذا، وخمسة (05) أعضاء يمثلون فئة العمال الإداريين، التقنيين، عمال المصالح والأعوان المتعاقدين ينتخبون فيما بينهم نائبا للرئيس؛ الأمور كانت تسير بطريقة عادية في اللجان السابقة إلى غاية اللجنة الأخيرة المنشأة بموجب القرار رقم 26 المؤرخ في 21 أكتوبر 2020، حيث بعد نهاية الانتخابات التي تمت وفق العرف السائد (نظام الحصص 5+4) وصدور القرار السالف الذكر، وعند استدعاء إدارة الجامعة للأعضاء الفائزين بعضوية اللجنة لتنصيبهم تفاجأت بإثارة هذه النقطة لأول مرة، إذ طالب ممثلي العمال بأن يكون رئيس اللجنة منهم، ورغم أنهم يمثلون الأغلبية في اللجنة والتعداد الإجمالي للموظفين الإداريين، التقنيين، عمال الخدمات والأعوان المتعاقدين أقل من تعداد الأساتذة (على سبيل المثال التعداد الحقيقي للأساتذة في 2022/12/31 يقدر بـ 1540 أستاذ، بينما تعداد الموظفين الإداريين، التقنيين، عمال الخدمات والأعوان المتعاقدين يقدر بـ 1306 في التاريخ نفسه)، إذ واجهت الإدارة صعوبة كبيرة في إقناعهم وتم رفع الجلسة دون تنصيب اللجنة، وبعد أيام كُلت مساعي النقابات بإقناع جميع الأطراف بضرورة تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية الضيقة، وتم الاتفاق على إعادة النظر في النمط المعمول به في اللجان القادمة، وعليه فقد تم التنصيب الفعلي للجنة يوم 28 أكتوبر 2020، وتم انتخاب الأستاذ / شكري عادل (ممثل الأساتذة) رئيسا للجنة، والسيد / شان خليل (ممثل العمال) نائبا للرئيس؛



مؤسسة لجنة الخدمات الاجتماعية عرفت زيادة تدريجية جد معتبرة منذ سنة 2017 تقدر بنسبة 175%؛ حيث كانت تقدر سنة 2017 بـ 26 666 666,67 دج (إعانة الخدمات الاجتماعية حينها كانت تقدر بـ 40 000 000,00 دج)، بما هذه السنة 2023 ارتفعت إلى: 73 333 333,34 دج (إعانة الخدمات الاجتماعية هذه السنة تقدر بـ 110 000 000,00 دج)، في حين قدرت السنة الماضية 2022 بـ 60 000 000,00 دج (إعانة الخدمات الاجتماعية قدرت بـ 90 000 000,00 دج)، وهي كانت بفضل الجهود الخاصة لإدارة الجامعة دون غيرها وهذا حرصا منها على تقديم أحسن الخدمات لمستخدميها، بما يسمح بالتكفل الأمثل بهم وتلبية حاجاتهم سيما بالنسبة للفئات الهشة؛

بالنسبة للنظام الداخلي للجنة، فقد طلبت إدارة الجامعة من اللجنة عند تنصيبها إعداد نظام داخلي وموافاتها بنسخة منه بعد المصادقة عليه، لكن الأمر لم يتم حيث تكفلت الإدارة حينها بصياغة مشروع النظام الداخلي وقدمته لأعضاء اللجنة مرفقا بكل النصوص القانونية التي تحكم وتسير لجان الخدمات الاجتماعية، كما أنّ إدارة الجامعة هي من أشرفت وأطرت عملية المصادقة على النظام الداخلي للجنة بحضور النقابات، ولم يكن لأي طرف فضل فيه عكس ما يدعون؛

القانون ينص على إنشاء لجنة واحدة للخدمات الاجتماعية على مستوى كل هيئة مستخدمة، وإنشاء لجان فرعيتان هو مجرد اجتهاد، لم يحل المشكل وإنما أزم الوضع وعليه فلا يمكن تكرار التجربة؛

بخصوص المحضر المؤرخ في 2022/09/12 والمُلغى من طرف رئيس اللجنة حسب أعضاء اللجنة الفرعية للموظفين الإداريين، التقنيين، عمال الخدمات والأعوان المتعاقدين، فإن إدارة الجامعة استفسرت عن الأمر لدى رئيس اللجنة الذي أرجع ذلك لكون المحضر معيبا من ناحية المضمون حيث نص على أنّ الاجتماع برئاسة رئيس اللجنة الأستاذ/ شكري عادل، وفي نفس الوقت تمت الإشارة إلى أنّه كان غائبا هذا من جهة -نسخة من المحضر بمجوزة الإدارة، ومن جهة أخرى فإثّه نظرا لما تضمّنه المحضر من نقاط عدة يتطلّب تنفيذها مبالغ مآلية معتبرة فإنّ رئيس اللجنة برّر عدم تنفيذ ما ورد في المحضر بضرورة التأكّد من الوضعية المالية للجنة الفرعية مع هيكل التسيير لتفادي الديون، سيما وأنّ الخيّم الصيفي لوحده استهلك مبلغا ماليا يفوق أربعة عشر مليون دينار جزائري، من الميزانية الإجمالية للجنة الفرعية المقدرة بـ: 27.797.306,00 دج (أي أكثر من 50%)؛

الحساسيّة الموجودة بين أعضاء اللجنة أثّرت فعلا على تنفيذ البرنامج سيما مع تعتّت كل طرف وتمسكه بموقفه، تبادل الاتهامات...، حيث في كلّ مناسبة تتدخّل الإدارة لإذابة الجليد والدفع بتنفيذ البرنامج المسطر خدمة للمصلحة العامّة، في إطار تغليب لغة الضمير والمصلحة العامّة على المصالح الشخصية الضيقة، إلا أنّ الإدارة تصطدم في المرحلة التالية بالعقلية نفسها والتصرفات ذاتها، كما حدث في الخيّم الصيفي الذي لولا تدخل الإدارة لما كان، والشيء نفسه



بالنسبة لفئة رمضان و... وهي كلها حقائق لا يمكن إخفاؤها أو محاولة كل طرف نسب الإنجازات له، رغم أن عضوية لجنة الخدمات الاجتماعية تعتبر عملا تطوعيا، يتم عن أخلاق وشهامة صاحبه وليس السعي لكسب الشهرة والثناء العطر، من خلال العمل على تقزيم الآخرين، التنازب بالألقاب وإلقاء اللوم على الآخرين؛

أعضاء اللجنة الفرعية للعمال يريدون القيام بكل شيء لوحدهم وإقصاء هيكل التسيير حيث أنهم يطالبون دائما بأحقيتهم في تنفيذ البرنامج كما حدث في المخيم الصيفي، كونهم هم من تولوا تنظيم المخيم والإشراف عليه وكذلك اتفاهم مع مؤسسة MedicaPro التونسية المتخصصة في المرافقة الطبية... كما يثبته محضر الاجتماع المؤرخ في 12 سبتمبر 2022، حيث وجهت إدارة الجامعة في هذا الخصوص عدّة ملاحظات لأعضاء اللجنة وهيكل التسيير بأنّ تنفيذ البرنامج من صلاحيات هيكل التسيير وليس اللجنة، إلا أنه في كلّ مرة كانوا يؤكّدون على العمل التشاركي، التعاوني والأخوي، ما يدفع الإدارة لغض الطرف عن بعض التجاوزات خدمة للمصلحة العامة؛

بتاريخ 02 نوفمبر 2022 تلقت الإدارة تقريرا من رئيس اللجنة بخصوص تجاوزات العضوين شنان خليل ومنصوري لحبيب (مثلي العمال) "نشر معلومات حول سير عمل اللجنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي"، رغم النظام الداخلي للجنة ينص في المادة 36 الفقرة 2 منه على أنّ الرئيس هو الناطق الرسمي للجنة، يطالب من خلاله بإقصائهما من عضوية اللجنة، وهو ما ترتّب عنه تضامن باقي ممثلي العمال مع زميليهما حيث بدؤوا يلوحون بالاستقالة الجماعية ليتم بعدها استدعاء أعضاء اللجنة لعقد جلسة عمل معهم ووضع النقاط على الحروف، بحضور الشركاء الاجتماعيين، غير أنّ الأجواء المشحونة التي ميّزت الاجتماع وتبادل التهم والسب والشتم بين الأعضاء ومطالبة ممثلي العمال بضرورة تنحية رئيس اللجنة وتشبث الأخير بطلبه القاضي بإقصاء العضوين ممثلي العمال من عضوية اللجنة، فتعدت كلّ طرف مجل برفع الجلسة دون نتيجة، لتتفاجأ إدارة الجامعة يوم 14 ديسمبر باستقالة جماعية لممثلي فئة العمال، حيث بعد محاولات عديدة من الإدارة والنقابات لعقد جلسات صلح مع الأطراف المتناحرة من خلال استدعاء كلّ فئة على حدى؛ سيما مع اقتراب نهاية عهدة اللجنة (21 أكتوبر 2023)، حيث لمسنا تراجع وتفاعل من رئيس اللجنة الذي قدّم تنازلات وتعهد بتسهيل عمل اللجنة الفرعية للعمال مستقبلا، في إطار احترام القانون وتوقّر الاعتمادات المالية إلا أنّ الأعضاء ممثلي العمال رفضوا الحضور وأكدوا تمسكهم بالاستقالة رافضين العدول عن قرارهم، ما يعني حلّ اللجنة وتجميد كلّ نشاطاتها ابتداء من 14 ديسمبر 2022 وهو ما تمّ فعليا؛

بعد فشل كل مساعي لم الشمل ورفض كل دعوات الصلح التي قادتها إدارة الجامعة والنقابات، تم عقد اجتماع يوم 08 فيفري مع النقابات (الاتحاد العام للعمال الجزائريين- فرع العمال، النقابة الوطنية للأساتذة الإستشفائيين الجامعيين، النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي التعليم العالي بفرعيها -أساتذة وعمال)، حيث تم الاتفاق فيه على حل اللجنة الحالية ومباشرة إجراءات تجديدها من خلال فتح باب الترشح في الفترة الممتدة من 09 إلى 23 فيفري المنصرم،

مع العمل بقائمة موحدة بين الأساتذة والعمال لتكريس مبادئ الأسرة الجامعية لا غير، وإقصاء كل المستقلين من اللجان السابقة للترشح لعضوية اللجنة الجديدة لكون الاستقالة تعتبر تهرباً من المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وتعطيل مصالح أفراد الأسرة الواحدة؛

نظراً للأجواء المشحونة حالياً التي تعرف تبادل التهم بين الطرفين، ورفض فئة الأساتذة العمل بالقائمة الموحدة رغم أنهم يمثلون الأغلبية في تركيبة الأسرة الجامعية، والإحصائيات المتعلقة بالانتخابات السابقة للجنة الخدمات الاجتماعية تؤكد تميز فئة الأساتذة بارتفاع نسب المشاركة، **تنتهي إدارة الجامعة لعلم الجميع أنه** **تقرر تأجيل الانتخابات لموعد لاحق، سيتم الإعلان عنه عند توفر الظروف المناسبة لإجرائها.**



## 2- بالنسبة لملف العمل النقابي

تسهر إدارة الجامعة دائماً أن تكون علاقاتها مع الشركاء الاجتماعيين من النقابات المعتمدة طيبة وعائلية في ظل التسيير التشاركي، المبني على الحوار، التواصل، الإحترام المتبادل وتغليب المصلحة العامة، لكنها تسجل بكل أسف مناورات من بعض الأطراف من فترة لأخرى، التي تريد الإصطياد في المياه العكرة واللعب على وتر الدفاع عن حقوق الموظفين لتحقيق مآرب شخصية في مناورات وتصرفات لا تمت بصلة إلى العمل النقابي الأصيل المكفول قانوناً، والذي يجب أن يستقى بالمثل العليا وحسن الخلق، وحب خدمة الآخرين والتضحية لأجلهم، وليس استعمالهم كوسيلة لتحقيق غاياتهم وأهدافهم الخفية، ففي قضاء حوائج الناس لذة لا يعرفها إلا من جربها، وأقرب طريق إلى سعادة القلب أن تدخل السعادة على قلوب الناس، وعليه فإن إدارة الجامعة تؤكد حرصها على مصالح مستخدميها أكثر من أي طرف آخر، ولعل الوضعية الحالية التي تميز تسيير المسار المهني لكل الموظفين دون استثناء:

✓ الترقيات بأنواعها التي تسيير بحكمة ومساواة بين مختلف الأسلاك رغم شح المناصب المالية بحيث لم تتحصل جامعتنا على مناصب مالية جديدة منذ سنة 2015؛

✓ التكفل بالمخلفات المالية في وقتها والرتابة في ضخ الأجور الشهرية والمنح؛

✓ رفع ميزانية ميزانية لجنة الخدمات الاجتماعية بزيادات تدريجية جد معتبرة منذ سنة 2017 تقدر بنسبة 175% سنة 2023؛

✓ تحسين إطار الحياة في الوسط الجامعي من خلال عمليات التهيئة والترميم (مركز الدفع للتأمينات الاجتماعية بمجمع المعبودة، المركز الطبي الاجتماعي بمجمع الباز، إعادة فتح وتفعيل مكتبي البريد واحد بمجمع الباز والآخر

بمجمع المعبودة والحرص على تقديمها لكل الخدمات المالية والبريدية التي يقدمها أي مكتب بريد، مع تعديل توقيت العمل بهما بما يتوافق مع أفراد الأسرة الجامعية ويلبي حاجاتهم) وهذا رغم تجميد أغلب العمليات الإستثمارية؛

✓ توزيع الموارد البشرية بما يخلق توازن بين مختلف المصالح في إطار سياسة الإنتشار أو إعادة التوزيع، مع مراعاة ضرورة المصلحة العامة والسلطة التقديرية للإدارة؛

وعليه فإن إدارة الجامعة تؤكد أنها تقدر مستخدميها وتثمن المجهودات المبذولة من طرفهم كل في موقعه ومكان عمله، وهي إذ تلتزم بتوفير الظروف المناسبة للجميع لممارسة مهامه بكل أمانة وحيادية، من خلال وقوفها الدائم واللامشروط مع أبنائها الخيرين المتفانين في أعمالهم، المخلصين لها، الذين يعملون على إعلاء رايتهما والذود عن سمعتها ومكاتها بين مثيلاتها على المستويين الوطني والدولي برغبة جامحة وروح انتماء لا شك فيها، تؤكد أنها تقف في وجه أولئك المتخاذلين المقصرين الذين لا يؤدون واجباتهم على أكمل وجه، ويسعون بكل الطرق لتعطيلها عن ركب الفائزين وقطار الريادة، من خلال التصدي لهم بكل الطرق القانونية المشروعة وتسليط أقصى العقوبات عليهم، دون رحمة ولا خشية اللأئمين.

حيث تؤكد إدارة الجامعة مرة أخرى أن أبواب الحوار تظل دائما مفتوحة أمام الجميع لتلقي انشغالاتهم والتكفل بحلها في إطار القوانين ساري العمل بها، سيما بعد دخول أرضية الشكاوي حيز الخدمة مؤخرا، وعليه تدعو الجميع إلى التحلي بروح المسؤولية والإتزان في المواقف وعدم الإنصياع وراء الإشاعات والفتن التي يسعى لزرعها من طبع على قلبه، وشب على الرذيلة، على أمل العيش معا في سلام في إطار الحب، الإحترام والتسامح وبند العصبية والعدائية، خدمة للمصلحة العامة وتكريسا لشعار ومبادئ الأسرة الجامعية الواحدة، واحترام ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية.

سطيف يوم 06/03/2023

الإدارة الجامعة

